نظرة جديدة إلى حروف الجرّ الزائدة

الأستاذ المشارك الدكتور
شاكر العامري
جمهورية إيران الإسلامية
جامعة سمنان - قسم اللغة العربية
sh.ameri@semnan.ac.ir

الملخص

يقسّم النحاة حروف الجرّ إلى ثلاثة أقسام: حروف الجرّ الأصلية، وحروف الجرّ الشبيهة بالزائدة، وحروف الجرّ الزائدة. ثم يقسّمون حروف الجرّ الأصلية إلى أصلية خالصة، وهي الحروف التي تكون أصلية فقط، وأصلية غير خالصة، وهي الحروف التي تكون أصلية تارةً وزائدة تارةً أخرى. والدافع الأصلي لهذا التقسيم هو نظريّة العامل التي وردت النحوَ من الفلسفة.

تطرح المقالة عدّة أسئلة حول علاقة معاني حروف الجرّ بعملها وعلاقة التغيّرات الصوتية بالمعنى، وتطرّقت إلى بعض معانيها. فذكرت بعض معاني »مِنْ» و»اللام» و»الباء» و»الكاف» ثمّ ركّزت على التوكيد، ولا تكون معه إلاّ زائدة. وفي زيادة »مِنْ» خلصت إلى أنّ اعتبار »من» زائدة هنا هو غير صحيح، حيث يمكن اعتبارها جنسيّة، وليس لبيان الجنس، مثلها في ذلك مثل »أل» الجنسيّة، أو هي لتوكيد العموم والشمول الذي في الجملة، ويمكن اعتبارها جنسية كذلك. ولا تكون »اللام» زائدة إذا اعتبرناها ناصبة وليست حرف جرّ. ولا تكون »الباء» زائدة قبل: الفاعل، والمفعول به، والمبتدأ، وخبر الناسخ، بل هي لتحويل الفعل من متعدٍّ إلى لازم إن كانت قبل الفاعل أو المفعول به، وأصلية قبل المبتدأ، وتوكيدية قبل خبر الناسخ. ولا تكون »الكاف» زائدة، إذ إنّ المعنى الذي تؤديه الكاف هو المعنى الأول الأكثر تداولاً لها، وهو التشبيه، أي بمعنى »مثل». والأدهى أنّ النحاة يُقرّون بإفادتها التوكيد، لكنهم يُصرّون على زيادتها.

إنّ تسمية حروف الجرّ بالزائدة هي تسمية بعيدة عن الصواب، والأوْلى إضافة ما يمكن إضافته من أمثلتها إلى المعاني الأخرى والاكتفاء بمعنى التوكيد في الباقي، مثلها مثل بقية أدوات التوكيد كلام الابتداء، لكنّها تختلف عنها بالتأثير في مجروراتها.
كلمات مفتاحية: حروف الجرّ الزائدة، من، اللام، الباء، الكاف، التوكيد.

المقدّمة

توجد في النحو العربي كثير من الحروف التي أطلق عليها البصريون حروف الجر، فيما أسماها الكوفيون حروف الإضافة. ولا تعنينا التسمية هنا بقدر ما تعنينا التفريعات أو الوظائف. فقد اكتفى الكوفيون بالأثر الذي تُحدثه تلك الحروف بما جاورها من الأسماء بسبب مجاورتها لها أو انضيافها إليها، بينما زاد البصريون ضرورة أن تكون حروف الجر متعلّقة بكلمة سبقتها في الجملة؛ ظاهرة أو مقدّرة، فإن لم تتعلّق بشيء فهي زائدة أو شبيهة بالزائدة.

إنّ القول بزيادة شيء يعني أنّ حذفه لن يؤثّر أو لن يترك فراغاً يُشار إليه أو لن يُعدّ حذفه نقصاً بعد ذلك. فالزائد وجوده كعدمه، بل وجوده، بعض الأحيان، ضرر فيكون عدمه أفضل من وجوده، فهل حروف الجرّ الزائدة كذلك؟

هدف البحث : هو إثبات أنّ تسمية بعض حروف الجر بالزائدة ليست دقيقة ويجب البحث عن اسم آخر يتناسب مع عظمة اللغة العربية التي اختارها الباري لِيُنَزّل بها معجزته الخالدة.

منهج البحث : فهو المنهج الوصفي الذي يقوم بعرض النصوص أولاً ثم دراستها وتحليلها للوصول إلى نتائج صحيحة. لذا فستناول موضوع البحث من ناحية الوظائف النحوية واللغوية لحروف الجر ونظرة علم الأصوات اللغوية لها.

أهمية البحث وضرورته : تكمن في كونه يعالج ظاهرة لغوية مهمة، كانت ولا تزال، موضع اختلاف النحاة واللغويين لتطرح مسألة الصراع بين اللغة والنحو وتخلص إلى أنّ على النحو أن يستجيب للغة ومقاصدها في تفسير الظواهر اللغوية لا أن يُبعد

الدارسين لها عنها. وبذلك يمكن للنحو بيان عظمة اللغة العربية الغنية بتنوّع أساليبها لتكون بحقّ الوعاء المناسب لمعجزة الباري الخالدة، القرآن الكريم، حيث تجلّت حكمة الباري جلّ وعلا وسموّ العربية.

سابقة البحث: يمكننا القول إنّ أكثر الكتب النحوية قد أفردت باباً للحديث عن حروف الجر الزائدة ضمن حروف الجر، أي تحدثت عن زيادة تلك الحروف عند الحديث على معانيها، فكانت أكثر تلك الكتب تنصّ على زيادتها بعد النصّ على توكيدها، فتقول، مثلاً: التوكيد، وهي الزائدة، كما جاء في "مغني اللبيب" حول الباء، حيث قال: "الرابع عشر: التوكيد، وهي الزائدة ..." (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢: ١٤٦)، أو بالعكس، كما جاء في "شرح المفصل في صنعة الإعراب"، حيث جاء قوله: "وتُزاد "من" عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيده وعمومه" (الخوارزمي، ١٩٩٠م، ٤: ١١٨). ومنهم من لم يعتبر بعض تلك الحروف زائدة، كما قال الكرماني في تذكرته، حول معاني الباء، حيث اعتبرها لأجل التضمين (الكرماني، ١٤٢٥هـ، ص٥٣٢). كما احتمل ابن هشام الأنصاري عدم زيادتها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ ﴾ (البقرة: ١٩٥) واعتبرها للآلة (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢: ١٦٣). ومن الدراسات الحديثة التي تناولت الحروف العربية بشكل عام، ومنها حروف الجر، كتاب "خصائص الحروف العربية ومعانيها" لحسن عباس وهو من منشورات اتحاد الكتاب العرب لعام ١٩٩٨م، حيث قام المؤلف فيه بالتحري عن الخصائص (الهيجانية والإيمائية والإيحائية) المتوقعة في كل حرف من الحروف العربية، وذلك بحسب مواقعه في أوائل جميع المصادر الجذور إطلاقاً وكذلك لتسعة عشر حرفاً تقع في آخرها، ثم لستة أخرى تقع في

وسطها. وقد تبين له أن خصائص كل حرف تتغير من موقع إلى آخر، وذلك تبعاً لطريقة النطق بصوته: مشدَّداً عليه (أي منبوراً) في مقدمة المصادر، ومرقَّقاً منعَّماً في آخرها، وبين بين في وسطها. وبذلك يكون للحرف الواحد العديد من المعاني حسب مواقعه من المصادر الجذور التي يشارك في تراكيبها. وقد استعرض المؤلف معاني وأصول استعمالات (١١٧) مفردة من حروف (النداء والعطف والجر والنصب والجزم والمشبهة بالفعل والنفي والترجي والعرض والتحضيض والاستفهام وأسماء الكناية والإشارة والضمائر)، وذلك بالرجوع إلى خصائص ومعاني حروفها وفقاً لما جاء في الكتاب. وهناك بحث بعنوان "ما عدّه النحاة زائداً من حروف الجرّ" بقلم عائد كريم علوان الحريزي، نشرته مجلة الأستاذ عام ١٩٨٧م في مجلدها الأول، تناول فيه الباحث آراء الموافقين والمخالفين لزيادة حروف الجر، وقد رفض كافة الآراء القائلة بزيادتها وحاول تبرير عدم زيادتها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ولو كانت جميع آرائه موثّقة لكان الحقّ معه، لكنّ الكثير منها ينقصه المصدر والقاعدة والدليل ويعتمد على الذوق والاستحسان، وسوف أتطرّق لبعض آرائه في طيّات البحث إن شاء الله. والواقع أنّ النحاة قد اختلفوا حول كثير من خصائص حروف الجرّ، ومنها الزيادة، ولم يتّفقوا، وهذا ما جاء في بحث بعنوان "بعض السمات والخصائص السياقية لحروف الجرّ" لعبد الله أحمد عبد الله وأحمد محمد مرافا، نُشر في مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد ٧، حيث اكتفى فيه الباحثان باستعراض الآراء وترجيح بعضها. كما أشارا فيه إلى اختلاف النحاة في كثير من السمات والخصائص السياقية لحروف الجر، مثل: القول بالزيادة،

والقول في جواز الفصل بين حروف الجر ومدخولها، وفي جواز حذف الجارّ، وفي التناوب. لكنّ بحثهما لم يكن عميقاً بما فيه الكفاية لسعة ما تناولاه من موضوعات، الأمر الذي يتعدّى حدود بحث محدود. ونشر صالح بن سليمان الوهيبي، عام ١٤٢١ه- ٢٠٠١م بحثاً بعنوان "اختلاف العلماء في الحروف الزائدة في القرآن الكريم" في مجلة جامعة الملك سعود، تناول فيه الآراء المختلفة ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ الزيادة المقصودة هي الزيادة النحوية، وليست الزيادة اللغوية، وهذا الأمر لا يخدش قدسية القرآن الكريم.

وعلينا، قبل الدخول في البحث، أن نحدّد أوّلاً معنى الزيادة. فقد تحدّث عباس حسن في النحو الوافي عن حرف الجرّ الزائد وحاول توضيح معنى زيادته والفرق بينه وبين حرف الجرّ الأصلي، حيث قال: "حرف الجرّ الزائد زيادة محضة، وهو الذي لا يجلب معنى جديداً، وإنّما يؤكّد ويقوّي المعنى العام في الجملة كلّها، فشأنه شأن كلّ الحروف الزائدة؛ يفيد الواحد منها توكيد المعنى العام للجملة كالذي يفيده تكرار تلك الجملة كلّها، سواء أكان المعنى إيجاباً أم سلباً، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلّق به، ولا يتأثّر المعنى الأصلي بحذفه" (حسن، د.ت، ٢: ٤٥٠). بينما قال الوهيبي في بحثه: "فاللفظ الزائد عندنا هو اللفظ الذي يستقيم الإعراب بإسقاطه سواء أكان معترضاً بين شيئين متطالبين أم لم يكن، وسواء أصحّ المعنى بإسقاطه أم لم يصحّ، وسواء أكان عاملاً أم غير عامل" (الوهيبي، ٢٠٠١م، ص٧). وواضح أنّ الوهيبي يفصل النحو عن وظيفته الأصلية التي هي تفسير الظواهر اللغوية.

والحقّ أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح الزيادة في كتابه عند حديثه على "من" التوكيدية، مثلاً، بل نراه يستخدم عبارات من قبيل: "ولو أُخرجتْ من كان الكلام حسناً" أو "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً"، أي صحيحاً (انظر: سيبويه، ١٩٨٢م، ٤: ٢٢٥). وسوف نتطرّق إلى ذلك بتفصيل أكثر في الكلام على زيادة "من".

إنّ عنوان «حروف الجرّ الزائدة» أو، بتعبير الدكتور شوقي ضيف، عنوان «حروف زائدة جارّة» يُطلق على عدد من حروف الجرّ التي اعتبرها النحاة زائدة، ليس في العمل، فهي تعمل الجرّ في الاسم الذي يليها، وإنّما في المعنى، إذ لا تضيف معنى فرعياً للجملة. وقبل أن نناقش ذلك الموضوع، أودّ أن أُشير إلى أنّ العنوانين السابقين يختلفان اختلافاً جوهرياً في النظرة إلى تلك الحروف. فالأول يُثبت لها الجرّ ويُفرّع عليها الزيادة، أي يعتبرها جزءاً من حروف الجرّ، أو تحت عنوان أصلي هو «حروف الجرّ» ثم يدرجها تحت عنوان يتفرّع من ذلك العنوان الأصلي باسم «حروف الجرّ الزائدة». أمّا العنوان الثاني الذي انتخبه الدكتور شوقي ضيف في كتابه «تجديد النحو» فهو يعتبر الزيادة أصلاً تفرّع منها الجرّ. فالعنوان الأصلي هو «الحروف الزائدة» والعنوان الفرعي هو «الحروف الزائدة الجارّة». أمّا بالنسبة لنا ولموضوعنا فليس ذلك مهمّاً، إذ إنّنا نبحث عن الحروف التي تعمل الجرّ ويعتبرها النحاة زائدة من حيث المعنى دون النظر إلى العنوان الذي تُدرج تحته. وقد اعترض حسن عباس على عدم دقّة القدماء في النظر إلى خصائص الحروف العربية ومعانيها بقوله: "ولما كان فقهاء الصرف والنحو قد اعتمدوا النصوص العربية من (نثر وشعر وقرآن) للاهتداء إلى معاني وأصول استعمالات حروف المعاني بلا ضابط من خصائص الحروف العربية ومعانيها، فقد أسندوا إلى معظم حروف المعاني، معانيَ ليست لها، وحرموا بعضها الآخر من أخص خصائص معانيها واكتفي هنا بمثالين اثنين:

١-لقد أسندوا إلى حرف (الباء) من حروف الجر معنى الإلصاق، بما يتعارض مع خاصية الانفجار في صوته، فكان له في المعجم الوسيط (٨٤) مصدراً تبدأ به لمعاني الحفر والبقر والبيان بما يتوافق مع خصائص صوته، ولا شيء للإلصاق.

٢-أما (اللام) من حروف الجر، فإن أياً من الفقهاء لم يسند له معنى الإلصاق بينما كان له في المعجم الوسيط (٨٢) مصدراً جذراً تبدأ به لهذا المعنى. كما أن الإلصاق هو من أهم معانيه الصرفية، كما في (لام الأمر، ولام التملك، وأل التعريف...)" (عباس، ١٩٩٨م، ص١٢).

ونعود إلى موضوعنا الأصلي، حيث نطرح هنا عدّة أسئلة لتوضيح الموضوع ثم نحاول الإجابة عليها:

١. لماذا أسمى النحاة حروف الجرّ تلك بالزائدة؟ هل السبب يعود إلى عملها (الجرّ) أم إلى معانيها أم إلى التركيب النحوي للجملة؟
٢. هل يختلف العمل عن المعنى، أو بالأحرى، هل يفترقان، بشكل كامل، عن بعضهما البعض الآخر؟
٣. كيف يكون الحرف زائداً لفظاً وله أثر يتركه في الكلام معنىً أو عملاً؟
٤. اللغة أصوات ملفوظة وليست كلمات مكتوبة، فكيف تكون فيها أصوات زائدة؟
٥. هل تلك الحروف هي زائدة حقّاً ولا دور لها أم لها أغراض تؤدّيها في الكلام؟
٦. إذا لم يكن الأمر كذلك فما البديل عن الاسم أو العنوان أعلاه؟
٧. هل يُعتبر كلّ ما يفيد التوكيد زائداً؟

قبل الإجابة على تلك الأسئلة، يجدر بنا ذكر آراء النحاة حول الموضوع.

آراء النحاة

يقسّم النحاة حروف الجرّ إلى ثلاثة أقسام:

١. حروف الجرّ الأصلية، وهي الحروف التي تعمل الجرّ بمجرورها لفظاً وتضيف معنىً فرعياً إلى الجملة وقد تتعلّق بمحذوف لتكملة الجملة ويؤثّر حذفها على تركيب الجملة.
٢. حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة، وهي الحروف التي تعمل الجرّ بمجرورها لفظاً وتضيف معنىً فرعياً إلى الجملة ولا تتعلّق بمحذوف لتكملة الجملة ولا يؤثّر حذفها على تركيب الجملة.
٣. حروف الجرّ الزائدة، وهي الحروف التي تعمل الجرّ بمجرورها لفظاً ولا تضيف معنىً فرعياً إلى الجملة ولا تتعلّق بمحذوف لتكملة الجملة ولا يؤثّر حذفها على تركيب الجملة. وقد تحدّث عباس حسن عن التعلّق وعلّة عدم تعلّق الزائد بقوله: "وإنّما لم يتعلّق الجارّ الزائد مع مجروره بعامل، لأنّ التعلّق والزيادة متعارضان؛ إذ الداعي للتعلّق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز، ناقص المعنى، واسم يكمل هذا النقص، ولا يصل إليه ذلك العامل"(حسن، د.ت، ٢: ٤٥٠).

كانت تلك خلاصة لنظرة النحاة إلى حروف الجرّ حسب وظائفها وعملها، وهي نظرة شكلية تفصل النحو عن اللغة، والدافع الأصلي لهذا التقسيم هو نظريّة العامل

التي تقوم على الإعمال والإهمال. ولكي نعرف طبيعة عمل حروف الجرّ الزائدة وكيفيّة زيادتها نُشير إلى أنّ النحاة يقسّمون حروف الجرّ إلى أصلية خالصة وأصلية غير خالصة. فالأولى تكون أصلية فقط ولا تكون زائدة، وهي أكثر حروف الجرّ، والثانية تكون أصلية تارةً وزائدة تارةً أخرى، وهي أربعة: مِنْ، والباء، واللام، والكاف.

ولكي نعرف طبيعة عملها يجدر بنا معرفة بعض معانيها وكيفية استعمالها لنرسم صورة واضحة، إلى حدّ ما حولها، حيث نكتفي هنا بما جاء في النحو الوافي، ج٢، ص٤٥٨- ٥١٦، حيث يقسّمها على أساس العمل والأصالة، مقتصرين على مقدار الحاجة:

معاني "مِنْ":

١. التبعيض، أي الدلالة على أنّ المتقدّم هو بعض الشيء أو جزؤه، أو، بعبارة أخرى، الدلالة على أنّ مجرورها عامّ أو كلّ سبقه جزؤه، وعلامتها أن يصحّ استبدالها بكلمة «بعض». نحو: الأمانة من مكارم الأخلاق، إذ يمكن أن يُقال: الأمانة بعض مكارم الأخلاق.

٢. بيان الجنس، وذلك للدلالة على أنّ المتقدّم هو من جنس المتأخّر الذي وقع مجروراً لها. نحو: هذا خاتم من ذهب. ولكنّ عباس حسن يرى العكس فيعتبر المتأخّر من جنس المتقدّم، نحو: اجتنب المستهترين من الزملاء، ويعتبر «الزملاء» فئة من جنس عام هو «المستهترون». أقول: ليس هناك فرق في هذا المثال بين التبعيض وبيان الجنس، إذ يصحّ أن يُقال: الزملاء بعض أو جزء من كلّ عامّ هو المستهترون، مع أنّنا لا نسلّم بأن يكون «المستهترون» جنساً أو كلّاً، إذ لا وجود له في الخارج، بل هو صفة لحقت «الزملاء»، والعكس هو الصحيح، إذ الأوْلى أن نقول: بعض الزملاء مستهترون، وليس: بعض المستهترين زملاء.

٣. ابتداء الغاية، في الأمكنة كثيراً، وفي الأزمنة أحياناً. مثال الأول: خرجتُ من البيت، حيث يكون البيت بداية للخروج، وهو مكان، ومثال الثاني: كنتُ مرتاباً من اليوم الأول، حيث يكون اليوم الأوّل بداية للريبة، وهو زمان.

٤. التوكيد، ولا تكون معه إلاّ زائدة، وزيادتها لأمرين: الأوّل هو النصّ على عموم المعنى وشموله كلّ فرد من أفراد الجنس، والثاني: هو توكيد ذلك العموم أو الشمول

إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها عليه. مثال الأول: ما حضر من رجل. فأصل الجملة قبل دخول «من»: ما حضر رجل، إذ من الممكن أن يُفهم منها أنّ نفي الحضور منصبّ على رجل واحد دون ما زاد عليه، أي عدم حضور رجل واحد، ومن الممكن أن يكون الحضور لرجلين أو أكثر. ومثال الثاني: ما جاء من أحد. فأصل الجملة قبل دخول «من»: ما جاء أحد، حيث تختصّ «أحد» وما شابهها من النكرات التي لا تُستعمل إلاّ بعد النفي بالعموم والشمول، أي لا يُراد بمثل هذه النكرات أن يُنفى المعنى عن واحد من أفراد الجنس، بل الواحد وما زاد عليه، أو بالأحرى، كافة أفراد الجنس ودخول «من» على الجملة أفاد توكيد ذلك النفي العام. ومثل «أحد» كلمة «ديّار» وما شابهها من الكلمات الدالة على العموم والشمول.

أقول: إنّ التركيب الذي تكون فيه «من» زائدة هو- كما ذكر عباس حسن- نوعان، وفائدة «من» شمول المعنى المنفي كلَّ أفراد الجنس بالنسبة للنوع الأول وتأكيد النفي العام للنوع الثاني. وعليه نستطيع القول إنّ اعتبار «من» زائدة هنا هو من باب التعسّف، إذ يمكن اعتبارها جنسيّة في النوع الأول، وليس لبيان الجنس، مثلها في ذلك مثل «أل» الجنسيّة في الآية الكريمة: «وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً» (النساء: ٢٨). أمّا «من» في التركيب الثاني فهي لتوكيد العموم والشمول الذي في الجملة، ويمكن اعتبارها جنسية كذلك. فيكون تفسير المثالين الآنفين هكذا: ما حضر من جنس الرجال رجل، وما جاء من جنس أحد (الإنسان) أحد. وقد جاء في "شرح الدماميني على مغني اللبيب" ما يفيد أنّ تأكيد العموم هو توكيد للجنس، حيث قال: «... فإن قلت: فما فائدة هذه الصفة؟ قلت: فائدتها توكيد العموم كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام: ٣٨)، حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد الوصف تأكيد العموم» (الدماميني، ٢٠٠٧م، ١: ٤٦٣) وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ صاحب كتاب "التذكرة في علم النحو" لم يعتبرها زائدة، بل اعتبرها "للتنصيص على العموم" (الكرماني، ١٤٢٥ه، ص٥٣٥). أما سيبويه فهو يؤكد على أنّ "من" في جملة (ما أتاني

من رجل)، و(ما رأيت من أحد)، هي لتوكيد معناها الأول، وهو التبعيض. قال: "ولو أُخرجت "من" كان الكلام حسناً، ولكنّه أكّد "بمن" لأنّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنّه لم يأته بعض الرجال والناس" (سيبويه،١٩٨٢م، ٤: ٢٢٥). معنى ذلك أنه لم يعتبر "من" لنفي الجنس في الجملة الأولى ولا لتوكيد العموم في الجملة الثانية.

معاني "اللام":

١. انتهاء الغاية، أي بمعنى «إلى»، نحو: صمتُ شهرَ رمضانَ لآخرِه. واستعمالها في هذا المعنى قليل.

٢. الملك، حيث يكون المجرور بها هو المالك حقيقةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (آل عمران: ١٠٩). وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالاً.

٣. شبه الملك، حيث لا يكون المجرور بها هو المالك حقيقةً، وإنّما المقصود هو العائدية أو الاختصاص، نحو: المفتاحُ للبابِ، والبابُ للدارِ. الشكرُ لكَ ولوالديكَ، الحمدُ للهِ.

٤. التمليك، نحو: جعلتِ الدائرةُ للموظّفِ راتباً شهرياً.

٥. شبه التمليك، نحو: صنعتُ للبابِ مفتاحاً.

٦. النسب، نحو: لهذا الولدِ أبٌ كريمٌ.

٧. للتعدية المجرّدة، وهو أن يكون المجرور بها مفعولاً في المعنى، نحو: ما أحبَّ العقلاءَ للصمتِ وما أبغضهم للثرثرةِ.

٨. التعليل، أي أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، نحو: الجهادُ طريقٌ لتحريرِ الأوطانِ.

٩. التوكيد المحض، حيث تكون زائدة زيادة محضة لتوكيد معنى الجملة كلها، كقوله:

أُريـــدُ لأنســـى ذكرَهـــا فكأنّمـــا تُمثّـــلُ لـــي ليلـــى بكـــلِّ ســـبيلِ

فالفعل «أُريدُ» يحتاج إلى مفعول، وهو المصدر المؤوّل من «أن» المصدرية المحذوفة بعد لام التعليل والفعل «أنسى». إذنْ فاللام زائدة هنا والمصدر المؤوّل من (أن) المقدّرة بعد اللام والفعل (أنسى) مفعول به للفعل (أريدُ).

والإشكال الذي يُورد على زيادة اللام هنا هو: إذا سلّمنا بكون اللام زائدة في التركيب أعلاه فهل يمكن تعدية الفعل (أريدُ)، حيث إنّه متعدّ بنفسه، دون اللام إنْ حذفناها ولم نستبدلها بأن؟ الجواب بشكل قاطع: كلاّ، فما الحلّ؟

الحلّ يتلخّص في رفض زيادة اللام لسببين: الأول هو ما الضير في اعتبار الفعل (أريدُ) متعدياً مرّةً بنفسه وأخرى بحرف الجرّ، مثلها في ذلك مثل كثير من الأفعال، نحو: دخل، في قولنا: دخلتُ البيتَ أو دخلتُ في البيتِ، أو وصل، في قولنا: وصلتُ المدينةَ أو وصلتُ إلى المدينةِ؟ فهي في هذا التركيب قد تعدّت بحرف الجرّ. والثاني زيادة اللام تنتفي إذا اعتبرناها ناصبة وليست حرف جرّ، حالها كحال بقيّة الحروف الناصبة، نحو كي، وحتّى، وغيرهما من الحروف التي يعتبرها النحاة جارّة، فإن دخلت على فعل مضارع قدّروا «أن» مضمرة محذوفة بعدها، وهو واضح التعسّف، فهم يُبقون على القانون الذي وضعوه حتى وإن تطلّب الأمر تفسيرات تتعارض مع ظاهر اللغة. يؤيّد هذا الرأي ما جاء في «تجديد النحو»، إذ قال: «ذهب ابن مضاء إلى إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدّرةً أو مستترةً بعد فاء السببية وواو المعية ... وعلى هدىً من رأيه عمّمت لجنة الأصول في المجمع ذلك في كلّ ما قالوا إنّه منصوب بأن مستترة جوازاً أو وجوباً، وذلك بعد كي ولام التعليل ولام الجحود، وبعد حتى وأو... » (ضيف، د.ت، ص٢٥). وليس هذا المورد هو الوحيد الذي يتجلّى فيه تعسّف المنهج المعياري في النحو، فهناك أمثلة كثيرة يذكرها شوقي ضيف في «تجديد النحو». أمّا المورد الذي يذكره عباس حسن ويعتبره من المسموع الذي يحسن الاقتصار عليه «مبالغةً في الاحتياط» فهو زيادتها بعد الفعل «أعطى» الذي ينصب مفعولين، نحو: أعطيتُ صدقةً للفقيرِ، حيث يعتبر «الفقيرَ» مفعولاً أوّلاً للفعل «أعطى» واللام زائدة و«صدقةً» مفعولاً ثانياً. أقول: لماذا هذا التعسّف في تفسير الظواهر النحوية؟ إنّنا يمكننا وصف الظاهرة كما وردت في اللغة. فما الضير إن قلنا: إنّ الفعل «أعطى» يُستعمل استعمالات متعدّدة، منها أن يتعدّى إلى مفعول واحد ومنها أن يتعدّى إلى مفعولين، والمثال أعلاه من مصاديق تعدّيه إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين، حيث يمكن أن تقول: أعطيتُ مالاً في

سبيل الله، أو تقول: أعطيتُ الفقيرَ، أو تقول: أعطيتُ الفقيرَ مالاً، أو: أعطيتُ للفقيرِ مالاً. كلّ ذلك يعتبر من الأساليب المتعدّدة للتعبير في اللغة العربية الغنية بتنوّع أساليبها، وإدخال اللام على "الفقير" هو لتوكيد أنّ المُعطى هو الفقير وليس غيره.

معاني "الباء":

١. الإلصاق، حقيقةً أو مجازاً، نحو: أمسكتُ باللصِّ، ومررتُ بالشرطيِّ. وهو أدقّ وأفصح من: أمسكتُ اللصَّ.
٢. السببية أو التعليل، نحو: كلُّ إنسانٍ يُكافأُ بعملِه ويعاقبُ بتقصيرِه.
٣. الاستعانة، بأن يكون مجرورها آلةً أو أداة لفعلها، نحو: كتبتُ بالقلمِ ونظرتُ بعيني وأكلتُ بيدي.
٤. الظرفية بمعنى «في»، نحو قوله تعالى: «ولقد نصركم اللهُ ببدرٍ» (آل عمران: ١٢٣) أي في بدر.
٥. التعدية، ويُستفاد منها لتعدية اللازم، نحو: ذهبتُ بالمريضِ إلى الطبيب.
٦. بمعنى كلمة «بدل»، نحو: ما يرضيني بعملي عملٌ آخرُ، أي بدل عملي.
٧. العِوَض، نحو: اشتريتُ الكتابَ بألفِ دينارٍ.
٨. المصاحبة، أي بمعنى مع، نحو: إذهبْ بالسلامةِ، أي مع السلامة.
٩. التبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (المطفّفين: ٢٨) أي منها.
١٠. المجاوزة، أي بمعنى «عن»، نحو قوله تعالى: ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٩) أي عنه.
١١. الاستعلاء، أي بمعنى «على»، نحو قوله تعالى: ﴿۞ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٧٥) أي على قنطار.
١٢. بمعنى «إلى»، نحو قوله تعالى: «وقد أحسنَ بي إذْ أخرجني من السجن» (يوسف: ١٠٠) أي أحسن إليّ.
١٣. التوكيد، وهي الزائدة، جوازاً، في مواضع معيّنة، منها قبل: الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: ٧٩، والرعد: ٤٣)، والمفعول به، نحو قوله تعالى:

﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (البقرة: ١٩٥)، والمبتدأ، نحو: بحسبك قوتُ يومِك، وخبر الناسخ، نحو: ليس هذا الخبرُ بجديدٍ، أو قوله تعالى: ﴿ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴾ (إبراهيم: ٢٠)، أو قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (فُصّلت: ٤٦). ويمكن إسقاط الباء لتكون السابقة كما يلي: وكفى اللهُ شهيداً، ولا تُلقوا أيديكم إلى التهلكة،حسبُك قوتُ يومِك، ليس هذا الخبرُ جديداً، وما ذاك على اللهِ عزيزاً، وما ربُّك ظلاّماً للعبيد.

وتُزاد بعد «إذا» الفجائية، نحو: نزلتُ البحرَ فإذا بالماء باردٌ. وكذا تُزاد قبل «عين» و«نفس» و«أجمع»، نحو: خرج الحاكمُ بنفسِه، رأيتُ القاضيَ بعينِه، جاءَ القومُ بأجمعِهم. وتُزاد في صيغة التعجب بأفعِل، نحو: أكرِمْ به رجلاً.

هذه أهمّ مواضع زيادة الباء، والأفضل أن نأتي عليها واحداً واحداً.

أمّا التركيب الأول (وكفى باللهِ شهيداً) فإنّه كان دائماً هكذا، فلم يُسمع بتركيب (وكفى اللهُ شهيداً)، إذ قد يكون من اختراع النحاة لتبرير اعتبار الباء زائدة، لذلك يجب أن نبحث عن تفسير آخر للتركيب أعلاه، فليس ثابتاً أن يكون لفظ الجلالة فاعلاً، لأنّنا إن اعتبرناه كذلك احتاجت الجملة إلى مفعول به لأنّ الفعل (كفى) متعدٍّ في هذا التركيب، ولكنّه يستغني عن المفعول به لوجود الباء فلا تحتاج الجملة إليه، حيث يكون مفهوماً كأنْ يكون الحال أو الشأن والفاعل هو كون الباري تعالى شهيداً، فكأنّه قال: وكفى الحالَ والشأنَ أن يكون اللهُ شهيداً. ومثل ذلك قولنا: كفى بكَ عزّاً أن تكونَ مسلماً، وواضح أنّ الفاعل هو المصدر المؤول وليس الكاف.

وقد استحسن ابن هشام الأنصاري رأي الزجّاج[1] بأنّ "كفى" في قوله تعالى: "وكفى باللهِ شهيداً" دخلت لتضمن معنى "اكتفِ"، على اعتبار استعمال الماضي بمعنى الأمر كما جاء في "همع الهوامع" في مبحث جزم المضارع بعد الطلب، حيث اعتبر الأمر المدلول عليه بالخبر مساوياً للأمر الصريح، حيث قال: "وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمر الصريح والمدلول عليه بخبر، نحو: اتّقى اللهَ امرؤٌ فعلَ الخيرَ يُثبْ عليه، أي ليتّقِ" (السيوطي، د.ت، ٤: ١٣٢). ثمّ أورد قول ابن السرّاج[2]: "الفاعل ضمير الاكتفاء" (انظر: الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢: ١٤٨). وهذا معناه أمران: الأول أنّ الباء، هنا، دخلت على المفعول به وليس

على الفاعل لأنّ تقدير الكلام هو: اكتفِ باللهِ شهيداً. والثاني عدم زيادتها لأنّها أفادت تعدية الفعل إلى المفعول به.

يؤيّد هذا قول الكرماني في تذكرته، حول معاني الباء، حيث اعتبره لأجل التضمين. قال: "وأما ما مثّلوا به من نحو: كفى بالله، فعندي أنّه لأجل التضمين، أي: اكتفوا بالله" (الكرماني، ١٤٢٥هـ، ص٥٣٢).

والملاحظ على الجملة الفعلية الثانية (ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلكة) أنّ الفعل فيها تغيّر من متعدٍّ إلى لازم يتعدّى بحرف الجر، وهو ليس تغيّراً طفيفاً، بل أدّى إلى تغيير تركيب الجملة ومعناها كذلك. والواقع أنّ جملة (ولا تُلقوا أيديكم إلى التهلكة) تختلف اختلافاً كبيراً عن جملة (ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وليس لها الجمال البلاغي كما للثانية، وكذا في بقيّة الجمل.

والمسألة المهمّة هنا أنّ دراسة التراكيب النحوية يجب أن تتمّ بالنسبة لشكلها الحالي لا أن نُخضعها لأفكار وتفاسير وتعليلات تُبعدها عمّا هي عليه من روعة البيان. فالإعراب هو تفسير للظواهر اللغوية لا تقنين لها، وعليه لن يكون مهماً كيف نُعرب التراكيب التي توجد فيها تلك الحروف.

وقد احتمل ابن هشام الأنصاري عدم زيادتها، هنا، واعتبرها للآلة، حيث قال: "وقيل: المراد لا تلقوا أنفسَكم إلى التهلكةِ بأيديكم، فحذف المفعول به والباء للآلة كما في قولك: كتبتُ بالقلمِ، أو المراد بسببِ أيديكم كما يُقال: لا تُفسدْ أمرَك برأيك" (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢: ١٦٣). كما اعتبرها ابن هشام زائدة دخلت على المفعول الثاني في قول حسان بن ثابت:

تبلَــتْ فــؤادَك في المنــامِ خريــدةٌ تســقي الضــجيعَ ببــاردٍ بسّــامِ

(انظر: الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢: ١٦٤)

والذي أراه أنّ المفعول الثاني محذوف تقديره "شراباً أو رحيقاً" ومعنى الباء هو "من"، حيث إنّ "بارد وبسّام" هما صفتان للثغر. أي تسقي الضجيعَ رحيقاً من ثغرٍ باردٍ كثيرِ التبسّم. ولا يمكننا اعتبار كلمة "بارد" في موضع المفعول به لأننا، بذلك، لا نستطيع اعتبار كلمة "بسّام" بدلاً منها، إذ من الواضح أنّها صفة للثغر المحذوف. وقال في إعراب

شواهد المغني المسمى فتح القريب حول البيت ما نصّه: "والشاهد فيه قوله (تسقي ... ببارد)، حيث زاد الباء في المفعول الثاني لتسقي، وقيل الباء للاستعانة، أي أنها أصلية فيكون مفعول (تسقي) الثاني محذوفاً، التقدير: تسقي الضجيعَ ريقَها بثغر باردٍ بسّام" (الدرّة، د.ت، ١: ٢٦٢). وكان قد قال قبل ذلك في إعراب البيت "الباء: حرف جرّ زائد. بارد: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. بسّام: صفة بارد على اللفظ" (المصدر نفسه). لكنه كان قد قال في معنى البيت ما نصّه: "بارد بسّام: أراد به رضاب ثغرها وهو ريقه، فيكون التقدير: بريق ثغرٍ باردٍ بسّام" (المصدر نفسه). فانظر كيف ناقض نفسه في الإعراب، حيث جعل الصفة (بسّام) صفةً لصفة (بارد)! وكان المفروض به، من البداية، أن يعتبرها صفة للثغر المحذوف، وأن يشير إلى خطأ اعتبار (بارد) مفعولاً ثانياً. مع أنني لا أتفق مع الدرّة ولا مع ابن هشام في اعتبار (بارد) صفة للثغر، بل الصحيح هو أنّ الشاعر جاء بصفتين متتابعتين دون فصل إحداهنّ للريق والثانية للثغر، وعليه يكون المحذوف موصوفين اثنين، وليس موصوفاً واحداً، والتقدير: تسقي الضجيع ريقاً بارداً من ثغر بسّام.

وقد اعتبر صاحب "شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية" الباء في البيت للاستعانة، حيث قال: «والخريدة: الحيّية. والضجيع: هو الذي يضع جنبه على الأرض إلى جانبها. والمراد بالبارد البسام: الثغر و المفعول الثاني ل: «سقى» محذوف تقديره: تسقى الضجيع ريقها بثغر بارد بسام. وتكون الباء للاستعانة» (الشراب، د.ت،٣:٨٢).

وقد اعتبرها ابن هشام الأنصاري واجبة الزيادة في صيغة التعجب بأفعِل، حيث قال: "الرابع عشر التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع، أحدها الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة. فالواجبة في نحو: أحْسِنْ بزيدٍ، في قول الجمهور إنّ الأصل: أحسنَ زيدٌ، بمعنى صارَ ذا حُسنٍ، ثمّ غُيّرتْ صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ. وأما إذا قيل إنه أمر لفظاً ومعنى وأنّ فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء مُعَدِّية مثلها في: امرُرْ بزيدٍ" (انظر: الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢: ١٤٦).

وقال الدماميني[٣]: "ليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة، وهذا هو قول الفرّاء وتبعه الزمخشري وابن خروف. فأحسِنْ عندهم أمر لكلّ أحد بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما

يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنّه قيل: صِفْهُ بالحسن كيف شئتَ، فإنّ فيه منه كلّ ما يمكن أن يكون ... وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وإنما لم يتصرّف أفعِل وإن كان المخاطب به غير مفرد مذكر لأنه جرى مجرى المثل" (الدماميني، ٢٠٠٧م، ١: ٣٩٤).

وقد اعتبرها الدكتور شوقي ضيف أصلية في صيغة التعجب بأفعِل، نحو: أكرمْ به رجلاً، ، إذ لم يذكر هذا المورد عند الحديث على موارد زيادتها. وعند إعراب التراكيب المشابهة للتركيب أعلاه، اعتبرها أصلية، حيث اعتبر الجار والمجرور متعلّقين بفعل التعجب (انظر: ضيف، د.ت، ص١٩١).

أمّا التركيب الثالث (المبتدأ) فما المانع من اعتبارها حرفاً أصلياً إن قلنا إنّ جملة (بحسبِك قوتُ يومِك) معناها (في حسبِك، أي في كفايتك قوتُ يومِك)؟

وهي توكيدية في بقية الموارد، ولا يعني قولنا: توكيدية، أنّها زائدة لأنّ الزائد، على الأقل، لا يضرّ حذفه، وحذف الباء هنا يسلب الجملة معنى إضافياً، وإن لم يكن أصلياً. وقد نقل ابن هشام في مغنيه أنّ الحوفي[٤] اعتبر أنّ لها متعلّقاً، أي اعتبرها أصلية، في قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ (التين: ٨) (انظر: الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢: ٧٤).

وخلاصة الكلام على الباء الزائدة أنّ بعض الموارد التي يذكرها النحاة يمكن تفسيرها تفسيراً مختلفاً، فالباء في التركيبين الأول والثاني هي لتعدية الفعل بحرف الجرّ، وفي بعضها الآخر تكون الباء أصلية أو توكيدية فيها وليست زائدة.

وقد ذهب الحريزي إلى أنّ معنى الباء في قوله تعالى ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ (مريم: ٢٥) الجزئية والاستمرار المقترن بزمن ما، حيث عدّه دون الباء يتراوح بين الحال والاستقبال، وعدّه معها مختصّاً بالحاضر دون أن يأتي بدليل، فقال: "وتفسير ذلك هو أنّ معنى (هزّي إليك جذع النخلة) يختلف عن معنى (هزّي إليك بجذع النخلة)، إذ معنى الأولى: هزّي إليك جذع النخلة كلّه وفي أيّ وقت كان، بينما الثانية: استمرّي في هزّ جزء من النخلة، وذلك بسبب الإلصاق الذي تفيده الباء" (الحريزي، ١٩٨٧م، ص٢١٥). وكذا في قوله تعالى (فليمدُدْ بسببٍ إلى السماء) أنها تفيد المباشرة في العمل والجزئية. أقول: كان الأفضل أن يعتبر الباء للتبعيض الذي هو معناها الأول. أما إثبات معنى

الإلصاق للباء فقد رفضه حسن عباس واعتبره مناسباً للاّم (انظر: ص٢-٣ من هذا البحث). وحاول تطبيق القانون نفسه على قول الشاعر "لا يقرأُنَ بالسور"، حيث اعتبر زمن "قرأتُ السورة" هو الماضي مع الكلية، بينما زمن "قرأتُ بالسورة" هو الماضي المستمر مع الجزئية. أقول: الباء أفادت التعّمق في القراءة، فكأنه قال: لا يقرأن السور بتعمّق، أو لا يقرأن في بواطن السور، وذلك بناءً على قول حسن عباس حول معاني الباء، حيث قال: "له في المعجم الوسيط (٨٤) مصدراً تبدأ به لمعاني الحفر والبقر والبيان بما يتوافق مع خصائص صوته" (عباس، ١٩٩٨م، ص١٢).

وقد اعتبر قول النابغة الجعدي: نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفرج، أنّ الباء في "بالفرج" "غير زائدة لأنها أدت غرضاً شكليا لفظياً هو إقامة الوزن" (الحريزي، ١٩٨٧م، ص٢١٦)، وهذا غير صحيح لأنّ الضرورة الشعرية هي أحد مواضع زيادة الباء عند ابن هشام (انظر: الأنصاري، ٢٠٠٠م، ص١٥٧ وص١٦٢)، والأفضل أن يقال: إنّ الضرورة الشعرية ليست حجة علينا لأنها غير مطّردة في كلام العرب ولذلك سمّيت ضرورة. قوله في: بحسبك زيد، ليس زيد بقائم": "إن لم تكن للتوكيد الذي قال النحاة وأخذوا رأيهم من أنّ الزيادة في المبنى تفيد زيادة في المعنى فهي طريقة من طرق التعبير وأن جملة "بحسبك زيد" تساوي "حسبك زيد، حسبك زيد" بتكرار الجملة بدون باء، وجملة "ليس زيد بقائم" تساوي "ليس زيد قائماً، ليس زيد قائماً" (الحريزي، ١٩٨٧م، ص٢١٦). أقول: هذا كلام دون دليل، والأفضل أن نُرجع الأمر إلى علم المعاني، أي أنّ الأمر يعتمد على حالة المخاطب؛ فإن كان مردداً نأتي له بمؤكّد، فنقول: بحسبك زيد، ليس زيد بقائم. أما في "جاء زيد بنفسه"، فإن كان المخاطب جاهلاً بالخبر فنقول له "جاء زيد"، وإن كان مردداً نقل له: جاء زيد نفسه، دون باء، وإن كان منكِراً نقل له: "جاء زيد بنفسه"، مع الباء. والواقع أنّ كون حرف الجرّ الزائد يفيد توكيد المعنى العام للجملة أمر لم يشكّ فيه أحد، وهو ما يعادل تكرار الجملة، كما قال عباس حسن (انظر: ص٢ من هذا البحث)، وهو ينطبق على كافة حروف الجر الزائدة ولا يختص بالباء وحدها. قوله في ص ٢٣٠: يحلّون فيها من أساور من ذهب، أن معنى من أساور هو بأساور غير صحيح، لأننا عند ذاك يمكننا الاستغناء عنها، ولكن الصحيح هو أن أنهم يحلّون فيها ببعض الأساور، أي المعنى الأصلي لها وهو التبعيض.

معاني "الكاف":

١. التشبيه، وهو أكثر معانيها تداولاً، حيث تتصل بالمشبّه به، نحو: وجهُهُ كالقمرِ إشراقاً وجمالاً.

٢. التعليل والسببية، حيث يكون ما بعدها سبباً أو علّة لما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴾ (الإسراء: ٢٤) أي بسبب تربيتها لي.

٣. التوكيد، ويختصّ بالزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ (الشورى: ١١) أي ليس شيءٌ مثلَهُ. ويذكر عباس حسن في الحاشية أنّ سبب اعتبارها زائدة أنّه لو اعتبرناها أصلية لترتّب على أصالتها الاعتراف بمثل للمولى تعالى، وهذا محال. أمّا من يمنعون زيادتها فحجّتهم أنّ «مثل» بمعنى ذات، وأنّ القرآن ليس فيه زائد، لكن فاتهم- والقول لعباس حسن- أنّ الزائد هنا وفي فصيح الكلام العربي يؤدي توكيد معنى الجملة، فلا عيب في زيادته مع أدائه لهذا الغرض، إنّما المعيب المنزّه عنه القرآن هو الزائد الذي لا فائدة معه، فيكون وجوده كعدمه.

والواقع أنّ الذين يقولون بزيادة الكاف هنا، حتى وإن اعتبروها للتوكيد، لم يفطنوا إلى نقطة دقيقة في تفسير الآية الكريمة. ولا يُهمّنا رأي من رفض اعتبار الكاف زائدة بحجة أنّ القرآن ليس فيه زائد، فهو رأي سطحيّ مردود بما أورده عباس حسن. إنّ المعنى الذي تؤدّيه الكاف هنا هو المعنى الأول الأكثر تداولاً لها، وهو التشبيه، أي بمعنى «مثل». فإذا أبدلنا الكاف بكلمة «مثل» فستكون الآية هكذا: ليس مثلَ مثله شيءٌ. أي لو فرضنا، وفرض المحال ليس محالاً، أنّ للباري تعالى مثل، أي شبيه، فإنّ مثله ليس يشبهه شيء فكيف به تعالى؟ ولو حذفنا الكاف من الآية فإنّ نفي المثل سيكون لمرّة واحدة، أمّا إذا أثبتناها فإنّ النفي سيكون مضاعفاً، ولكنّ النفي الثاني يختلف عن النفي الأول في الماهية، فالنفي الأول هو نفي الشبيه له تعالى، أمّا النفي الثاني فليس توكيداً للنفي الأول لأنّه نفي لشبيه الشبيه، ولا يخفى ما في ذلك من الغرض البلاغي الذي لا يمكن أن تؤديه الكاف التوكيدية. يؤيد ذلك قوله في المقتضب: «وأمّا الكاف الزائدة فمعناها التشبيه؛ نحو: «عبد اللّه كزيد»، وإنّما معناه: مثل زيد، و«ما أنت كخالد».

فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة «مثل»، و أدخل عليها الحروف؛ كما تدخل على الأسماء. فمن ذلك قوله ﴿من مشطور السريع﴾:

(**وصاليات ككَما يُؤَثْفَيْنْ**)

فدخلت «الكاف» على «الكاف»؛ كما تدخل على «مثل» في قوله عزّ و جلّ: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» (المبرد، ١٩٩٤م، ٤: ١٤٠). وقد جاء ما يشبه ذلك في كتاب "شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري"، بعد تعليقه على البيت التالي:

لا تفـــزع الأرنـــب أهوالهـــا و لا تـــرى الضّـــبّ بهـــا ينجحـــرْ

قال: «البيت للشاعر عمرو بن أحمر الباهلي، وهو شاعر إسلامي أدرك الجاهلية والإسلام، وليس له صحبة. ويصف في هذا البيت الفلاة، واستشهدوا بهذا البيت على أنّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، النفي فيه منصبّ على مثل مثله وعلى مثله جميعا، فليس للّه مثل حتى يكون لمثله شيء يماثله، فالمنفيّ المثل ومثل المثل جميعا. قالوا: وهذا كقول عمرو بن أحمر في وصف فلاة. وأنا أقول: إنّ قول الشاعر كقوله تعالى .. فقول اللّه تعالى، مشبّه به، لأنه الأثبت والأقوى، ذلك أن الشاعر لم يرد أنّ بها أرانب لا تفزعها أهوالها، و لا ضبابا غير منجحرة و لكنه نفى أن يكون بها حيوان» (الشراب، د.ت، ١: ٣٨٣).

وقد جاء في كتاب «النبأ العظيم» ما يشبه ذلك، بل أكثر، حيث اعتبر وجود الكاف واجباً وليس جائزاً أو لا بأس به. يقول: «أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف، بل وجوب زيادتها في هذه الجملة ... وقليل منهم من ذهب إلى أنّه لا بأس ببقائها على أصلها» (دراز، ١٩٨٥م، ص١٣٢). وبعد أن يناقش القولين ويرفضهما جميعاً، يقول: «المقصود الأوّلي من هذه الجملة، وهو نفي الشبيه وإن كان يكفي لأدائه أن يُقال: «ليس كالله شيء» أو «ليس مثلَه شيء»، لكنّ هذا القدر ليس هو كل ما ترمي إليه الآية الكريمة ... ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفي عن امرئ نقيصة في خُلُقه فقلت: «فلان لا يكذب ولا يبخل» أخرجت كلامك مخرج الدعوى المجرّدة عن دليلها، فإن زدت فيه كلمة فقلت: «مثل فلان لا يكذب ولا يبخل» لم تكن بذلك مشيراً إلى

شخص آخر يماثله مبرّأ من تلك النقائص، بل كان هذا تبرئة له هو ببرهان كلي؟ ... على هذا المنهج البليغ وضعت الآية الحكيمة قائلة: «مثلُه تعالى لا يكون له مثل»، تعني أنّ من كانت له تلك الصفات الحسنى وذلك المثل الأعلى لا يمكن أن يكون له شبيه ولا يتسع الوجود لاثنين من جنسه» (دراز، ١٩٨٥م، ص١٣٤).

من كلّ ذلك، نستنتج أنّ تسمية حروف الجرّ بالزائدة هي تسمية بعيدة عن الصواب، والأولى إضافة ما يمكن إضافته من أمثلتها إلى المعاني الأخرى والاكتفاء بمعنى التوكيد في الباقي.

ونستطيع الآن الإجابة على الأسئلة التي طرحناها في المقدمة، فنقول في جواب السؤال الأول: لقد أسمى النحاة تلك الحروف بالزائدة لأنّهم صنّفوا المعاني التي تضيفها للجمل بكونها غير أساسية أو غير مهمّة ويمكن الاستغناء عنها، كما يمكن حذف تلك الحروف دون أن يتأثّر المعنى، ولكنّ الواقع هو غير ذلك. أمّا السؤال الثاني فيطرح مسألة منطقية تشكّك في أصل التسمية وتردّها. والسؤال الثالث يؤسّس لنظرية يجب أن تُؤخذ في النحو بنظر الاعتبار، ألا وهي أنّ العمل (الجرّ) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى ولا ينفصل عنه أبداً فكلاهما يؤثّر في صاحبه، ولذلك ساعد النحو على فهم كثير من معاني القرآن الكريم. ويشير السؤال الرابع إلى مسألة مهمّة في اللغة، وهي أنّه من الممكن أن تكون هناك حروف زائدة في الكتابة لأنّها (الكتابة) قد تعجز عن تمثيل الأصوات أو الكلام بشكل كامل، ولكن ليست هناك أصوات زائدة في اللغة، حتى الأصوات التي لا تُفهم معانيها، فكلّ ما يدخل في مجموعة الأصوات اللغوية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى. وقد تمّت الإجابة عن السؤال الخامس خلال البحث ورأينا أنّ تلك الحروف ليست زائدة، بل هي تدخل في تراكيب لم يستطع النحاة أن يفسّروها. وقد ذكرنا أنّ البديل عن تسمية تلك الحروف بالزائدة هو بإرجاع بعضها إلى معانٍ أخرى وإثبات التوكيد لما بقي منها، وهو جواب السؤال السادس. ونقول في جواب السؤال السابع إنّ هذه القاعدة لم تطّرد. فليس كل ما نُصّ على إفادته للتوكيد فقط تم اعتباره زائداً. فمن المعروف أنّ لام الابتداء تفيد التوكيد. يقول ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: "لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة ..." (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٣: ٢٣٩). لكن لا ابن هشام ولا غيره من النحاة لم يُشر إلى زيادتها وإمكان حذفها، أو على الأقل

الاستغناء عنها. ألم يكن من الأولى إدراج حروف الجر الزائدة التي تفيد التوكيد تحت عنوان منفرد، أو، على الأقل، اعتبار التوكيد أحد معانيها المهمّة؟

نتائج البحث:

يمكننا في ختام البحث تسجيل النتائج التالية:

١. الدافع الأصليّ لتقسيم حروف الجرّ إلى ثلاثة أقسام: حروف جرّ أصلية، وحروف جرّ شبيهة بالزائدة، وحروف جرّ زائدة، ثم حروف الجرّ الأصلية إلى أصلية خالصة، وأصلية غير خالصة، هو نظريّة العامل التي وردت النحوَ من الفلسفة.

٢. إنّ اعتبار «من» زائدة هو غير صحيح، حيث يمكن اعتبارها جنسيّة في تركيب: (ما حضرَ منْ رجلٍ) وليس لبيان الجنس.

٣. «من» في تركيب: (ما حضرَ منْ أحدٍ) هي لتوكيد العموم والشمول الذي في الجملة، ويمكن اعتبارها جنسية كذلك.

٤. رفض زيادة اللام لسببين: الأول أنّه يمكن اعتبار الفعل (أريدُ) متعدياً مرّةً بنفسه وأخرى بحرف الجرّ، والثاني زيادة اللام تنتفي إذا اعتبرناها ناصبة وليست حرف جرّ، حالها كحال بقيّة الحروف الناصبة، نحو كي، وحتّى، وغيرهما من الحروف التي يعتبرها النحاة جارّة، فإن دخلت على فعل مضارع قدّروا «أن» مضمرة محذوفة بعدها.

٥. ليس ثابتاً أن يكون لفظ الجلالة فاعلاً في التركيب (وكفى باللهِ شهيداً)؛ لأنّنا إن اعتبرناه كذلك لاحتاجت الجملة إلى مفعول به لأنّ الفعل (كفى) متعدٍّ في هذا التركيب، ولكنّه يستغني عن المفعول به لوجود الباء فلا تحتاج الجملة إليه، حيث يكون مفهوماً كأنْ يكون الحال أو الشأن والفاعل هو كون الباري تعالى شهيداً، فكأنّه قال: وكفى الحالَ والشأنَ أنْ يكونَ اللهُ شهيداً.

٦. جملة (ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلكة) تغيّر الفعل فيها من متعدٍّ إلى لازم، وهو ليس تغيّراً طفيفاً، بل أدّى إلى تغيير تركيب الجملة ومعناها كذلك وزادها جمالاً.

٧. يمكننا اعتبار الباء حرفاً أصلياً إن قلنا: إنّ جملة (بحسبِك قوتُ يومِك) معناها (في حسبِك، أي في كفايتك، قوتُ يومِك).

٨. الباء في صيغة التعجب بأفعِل، نحو: أكرمْ به رجلاً، هي أصليّة.

٩. يعمد النحو المعياري إلى حذف المتكلم في حديثه على الباء الداخلة على خبر الناسخ لتوكيد مضمون الجملة فيعتبرها زائدة عندما يُهمل هدف المتكلم في إيصال مقصوده للمخاطب، وبذلك تتأكّد النظرة الميكانيكية للنحو الذي يجب عليه حفظ روح اللغة لا استبدالها بهياكل كونكريتية من الكلمات والتراكيب، حذف العلاقة بين النحو والبلاغة.

١٠. إنّ المعنى الذي تؤدّيه الكاف التي يعتبرونها زائدة هو المعنى الأول الأكثر تداولاً لها، وهو التشبيه، أي بمعنى «مثل».

١١. المسألة المهمّة في النحو هي أنّ دراسة التراكيب النحوية يجب أن تتمّ بالنسبة لشكلها الحالي لا أن نُخضعها لأفكار وتفاسير وتعليلات تُبعدها عمّا هي عليه من روعة البيان.

١٢. الإعراب هو تفسير للظواهر اللغوية لا تقنين لها، وعليه لن يكون مهمّاً كيف نُعرب التراكيب التي توجد فيها تلك الحروف.

١٣. إنّ عمل الجرّ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى ولا ينفصل عنه أبداً فكلاهما يؤثّر في صاحبه، ولذلك ساعد النحو على فهم كثير من معاني القرآن الكريم.

١٤. إنّ تسمية حروف الجرّ بالزائدة هي تسمية بعيدة عن الصواب، والأولى إضافة ما يمكن إضافته من أمثلتها إلى المعاني الأخرى والاكتفاء بمعنى التوكيد في الباقي.

١٥. ليست هناك أصوات زائدة في اللغة، حتى الأصوات التي لا تُفهم معانيها، فكلّ ما يدخل في مجموعة الأصوات اللغوية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى. وبما أنّ كافّة حروف اللغة، ومنها حروف الجرّ، هي أصوات لذا لا يوجد في العربية حرف جرّ زائد.

Abstract

Grammarians divide prepositions to three sections: the original prepositions, prepositions like excess, excess prepositions. Then divide the original prepositions to the pure original; the characters that are all

original, and the original that isn't pure; the characters that are sometimes original and redundant at other times. The original motivation for this division is the Factor Theory that received from philosophy.

The article asked several questions about the relationship between the meanings of prepositions and their work and also the acoustic sense changes. It mentioned some of the meanings of «Min», «Lam», «Ba» and «Kaf» then focused on the assertion; all prepositions won't be, but excessive. At the excess of «Min» it concluded that considered redundant here is not true, as can be considered sexual in the first type, and not a statement of sex, like that of «Al» nationality, which is the second installation of the assertion of Commons and the inclusion, in the sentence, It can be considered sexual as well. The «Lam» is not redundant if it considered erector and not a preposition. The «Ba» is not redundant before: the subject, the object, the Debutante, and etc., but is to transform the verb of the sentence from being infringer to be not infringer that was before the subject or the object, and original before debutant, and emphatic by the rest conditions. «Kaf» shall not be redundant, since the meaning played by «Kaf» is the first meaning most traded her, a metaphor, in other words, «like». Worse that grammarians admit that these prepositions are for emphasis, but they insist on that they are redundant.

Naming these prepositions redundant is far from the right label, and it is good to add what could be added to the examples of other meanings and set assertion in the sense of the rest.

Keywords : redundant preposition , Grammarians , the emphasis .

هوامش البحث

١. الزجّاج (٢٤١- ٣١١هـ / ٨٥٥- ٩٢٣م):

إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو و اللغة ولد ومات في بغداد. كان في فتوّته يخرط الزجاج و مال إلى النحو فعلّمه المبرّد. كان مؤدباً للقاسم بن عبيدالله بن سليمان ثم كاتباً له عندما أصبح وزيراً للمعتضد العباسي فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. من

كتبه "معاني القرآن" و "الاشتقاق" و "الأمالي" في الأدب و اللغة و"إعراب القرآن" و غيرها. (الزِركلي، ١٩٩٢م، ١: ٤٠ بتصرّف)

٢. ابن السرّاج (٠٠٠- ٣١٦ هـ / ٠٠٠- ٩٢٩ م):

محمد بن السري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب و العربية من أهل بغداد، كان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً. و يقال: مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شاباً. وكان عارفاً بالموسيقى. من كتبه "الأصول" في النحو، "شرح كتاب سيبويه"، "الشعر والشعراء"، "الخطّ والهجاء"، "المواصلات والمذكرات" في الأخبار و"الموجز في النحو" و"العروض". (الزِركلي، ١٩٩٢م، ٦ : ١٣٦)

٣. الدماميني (٧٦٤- ٨٢٧ه):

المالكي النحوي الأديب. ولد بالإسكندرية واستوطن القاهرة. تفقه وفاق في النحو والنظم والنثر والخط. تصدّر لإقراء النحو بالجامع الأزهر، ثم عاد للإسكدرية وتكسّب بالتجارة ورجع إلى القاهرة ومنها إلى دمشق سنة ٨٠٠ه، وعاد إلى بلده وتولّى خطابة الجامع. حجّ سنة ٨١٩ه ودخل اليمن سنة ٨٢٠ه ودرّس بجامع زبيد مدة سنة ليسافر بعدها إلى الهند، حيث تحسّنت حاله هناك حتى وافاه الأجل ببلدة كلبرجة مسموماً. له ثمانية مصنفات أغلبها شروح وفيها مختصرات وله ديوان شعر. (الدماميني، ٢٠٠٧م، ١: ٧-٨ بتصرّف)

٤. الحوفي (٠٠٠- ٤٣٠هـ / ٠٠٠- ١٠٣٩م):

علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي: نحويّ، من العلماء باللغة والتفسير. من أهل الحوف (بمصر). من كتبه "البرهان في تفسير القرآن" كبير جداً، و"الموضح" في النحو، و "مختصر كتاب العين". (الزِركلي، ١٩٩٢م، ٤: ٢٥٠)

قائمة المصادر والمراجع

وخير مانبتدىء به القرآن الكريم.

١. الأنصاري، ابن هشام، (٢٠٠٠م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون.

٢. حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف.

٣. الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (١٩٩٠م)، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: دار الغرب الإسلامي.

٤. دراز، محمد عبد الله، (١٤٠٥ه- ١٩٨٥م)، النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن، (د.ط)، الدوحة: دار الثقافة.

٥. الدماميني، محمد بن أبي بكر، (١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م)، شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.

٦. الزِّركلي، خير الدين، (١٩٩٢م)، الأعلام، الطبعة العاشرة، بيروت: دار العلم للملايين.

٧. سيبويه، عمرو بن عثمان، (١٤٠٢ه- ١٩٨٢م)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي.

٨. السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٩. الشراب، محمد محمد حسن، (د.ت)، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٠. ضيف، شوقي، (د.ت)، تجديد النحو، (د.ط)، قم: نشر أدب الحوزة.

١١. الطباطبائي، محمد حسين (١٣٩١هـ- ١٩٧٢م). الميزان في تفسير القرآن، الطبعة الثانية، قم (إيران)، مؤسسة إسماعيليان للطباعة.

١٢. الكرماني، محمد كريم خان، (١٤٢٥ه)، التذكرة في النحو، (د.ط)، البصرة: مطبعة الغدير.

١٣. المبرد، محمد بن يزيد، (١٤١٥ه – ١٩٩٤م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، القاهرة : وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الدوريات

١. الحريزي، عائد كريم علوان، (١٩٨٧م)، ما عدّه النحاة زائداً من حروف الجرّ، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، صص٢٠٩- ٢٣٢.

٢. عبد الله، عبد الله أحمد وأحمد محمد مرافا، (سبتمبر ٢٠١٣م)، بعض السمات والخصائص السياقية لحروف الجرّ، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد ٧، صص٣٢٥- ٣٥٣.

٣. الوهيبي، صالح بن سليمان، (١٤٢١ه- ٢٠٠١م)، اختلاف العلماء في الحروف الزائدة في القرآن الكريم، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، الآداب (١)، صص٣- ٤١.